



GEF/A.5/Inf.02

5 مايو/ أيار 2014

الجمعية العمومية الخامسة لصندوق البيئة العالمية

28-29 مايو/ أيار 2014

كانكون، المكسيك

بند جدول الأعمال رقم 13

مناقشات المائدة المستديرة

السياق العام

1. تمثل مناقشات المائدة المستديرة سمة خاصة لاجتماع الجمعية العمومية لصندوق البيئة العالمية المنعقد في كانكون بالمكسيك في 28-29 مايو/ أيار 2014. وستتم مناقشة كيفية تحسين معالجة الصندوق والبلدان المشتركة فيه لتحديات البيئة العالمية في اجتماعي مائدة مستديرة من المقرر عقدهما بدءا من الساعة الثانية والنصف حتى الساعة السادسة بعد ظهر يوم 28 مايو/أيار 2014 ومن الساعة التاسعة صباحا حتى الساعة الثانية عشرة والربع بعد ظهر يوم 29 مايو/أيار 2014.
2. وبالتزامن سوف تُعقد جلستا مائدة مستديرة بعد ظهر يوم الأربعاء 28 مايو/أيار وفي صباح يوم الخميس 29 مايو/أيار مع ترجمة فورية باللغة الإنجليزية والفرنسية والأسبانية.
3. تركز اجتماعات الموائد المستديرة على العناصر الأساسية لرؤية الصندوق لعام 2020 واستراتيجيات وبرامج فترة التجديد السادس لموارد الصندوق (GEF6) التي يحقق من خلالها رسالته في أن يُصبح منافحا قويا في الدفاع عن البيئة العالمية. وتناقش الجمعية العمومية في موائد مستديرة مجالات التركيز السبعة وهي: تمويل النمو الأخضر؛ رأس المال الطبيعي؛ دور التشريع في تعجيل وتوسيع نطاق التغيير على الصعيد الوطني؛ المدن المرنة والمستدامة؛ الترابط بين المياه والغذاء والطاقة؛ السلع الأولية المستدامة؛ الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وإطار ما بعد 2015: أجندة الأعمال المستقبلية.
4. تضم الموائد المستديرة متحدثين من قطاعات مختلفة تشمل الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص. وحضور الاجتماعات مفتوح أمام المدعوين من الجمعية العمومية الذين سيتم تشجيعهم على المشاركة بإلقاء الأسئلة وإبداء التعليقات.
5. تم هيكلة اجتماعات الموائد المستديرة بما يحقق تنظيم حوار تفاعلي متدفق بين المشاركين.
6. بالنسبة لكل اجتماع مائدة مستديرة، يقوم المُقرّر بإيجاز التوصيات الرئيسية الناجمة عن المناقشات في نهاية كل جلسة ويساعد السكرتارية في وضع مسودة الموجز الذي سيعرضه رئيس الجمعية العمومية أمام الاجتماع العام.

تمويل النمو الأخضر المراعي للبيئة

الوصف

يتطلب تحقيق النمو الأخضر المستدام استثمارات موسّعة بصورة ملموسة. وتشير تقديرات المنتدى الاقتصادي العالمي إلى حاجة العالم إلى 700 مليار إضافية سنوياً لتمويل التحول الضروري إلى البنية التحتية للطاقة النظيفة، والنقل المنخفض الكربون، وكفاءة استخدام الطاقة في المباني والصناعة، وحفظ الغابات. فثمة حاجة إلى استثمارات إضافية لضمان، مثلاً، الإدارة المستدامة للأراضي، والزراعة الذكية مناخياً، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وحماية المحيطات. ويتطلب التكيف مع التغيرات المناخية المزيد من الاستثمارات والآليات المالية بما في ذلك استثمارات وآليات للاستجابة الفعالة في إدارة الكوارث.

وتحتاج زيادة الاستثمارات الخضراء إلى مساندة ببيئات مواتية على صعيد القواعد التنظيمية والسياسات. ومن أجل خلق حوافز مشجعة لاستثمارات القطاع الخاص، يجب على القطاع العام ضمان اتساق مخاطر وأرباح الاستثمارات الخضراء مع مثلتها للاستثمارات الأخرى، وتشجيع الابتكار، وتخفيف الآثار الاقتصادية السلبية المحتملة في الفترة الانتقالية.

تتناقش دورة الاجتماعات هذه التجارب القطرية مع وضع الأطر التنظيمية السليمة وألويات الاستثمار والإنفاق الحكومي لمساندة النمو الأخضر للقطاعات الاقتصادية بالتزامن مع تطبيق الضرائب، وإصلاح السياسات، والإلغاء التدريجي لإعانات الدعم منعدمة الكفاءة، وإنشاء آليات مستندة إلى السوق لتغيير أفضليات المستثمرين والمستهلكين، والاستثمار في بناء المؤسسات. وتناقش الدورة أيضاً الدور الذي يمكن أن يلعبه التمويل في المرحلة المبكرة لتشجيع الابتكار، وإزالة المخاطر وتعبئة التمويل الخاص. كما أنها تتيح المجال للتعبير عن أفكار مبتكرة على مستوى الاقتصاد الوطني أو التنمية الإقليمية أو العالمية عن إستراتيجيات النمو الأخضر والشراكة التي يمكن أن يؤدي صندوق البيئة العالمية دوراً تحفيزياً بشأنها.

رأس المال الطبيعي

الوصف

بالنسبة لفترة البرامج الجديدة، يشرع صندوق البيئة العالمية في تنفيذ إستراتيجية طموحة لزيادة تعزيز استثماراته في البرامج ذات العلاقة التي تُدمج تقييم رأس المال الطبيعي في تخطيط التنمية والتمويل.

يوفر رأس المال الطبيعي الأساس للنمو الاقتصادي المستمر ولكنه يتعرض للتدهور بوتيرة سريعة بسبب الاستغلال المفرط والتغيرات المناخية. ولتحقيق نجاح الطرق المنهجية للاستفادة من رأس المال الطبيعي وتعميمها في الأسواق المالية، بات من الضرورة بمكان أن يتضمن التخطيط الإنمائي والمالي تقييم رأس المال الطبيعي كمبرر منطقي لخدمات النظم الإيكولوجية. ومازالت هناك حواجز معيقة لإصلاحات السياسات والتمويل المستتدة إلى تقييم سليم. علما بأن هذه الإصلاحات بالغة الأهمية لتوليد إشارات الأسعار والحوافز التي تُسفر عن تحقيق فعالية التكلفة والإدارة المستدامة لرأس المال الطبيعي. وقد تم اختبار عدد من هذه الطرق المنهجية لإدراك وتوضيح قيمة رأس المال الطبيعي لكل من القطاعين الخاص والعام. وعلى الرغم من أوجه التقدم المحققة، إلا أن هذه المبادرات المحدودة الحجم والنطاق تحول دون تحقيق أي أثر ذي دلالة وتعجز أيضا عن تقديم الحوافز المالية الملائمة التي تحتاج إليها إدارة رأس المال الطبيعي. ولذا بات تعميم إدراج تقييم رأس المال الطبيعي في الإصلاحات المالية والسياسية في جميع القطاعات ذات العلاقة، مثل الطاقة والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، أمرا لازما لتحقيق وفورات الحجم وخلق الحوافز الكافية والأثر المنشود.

ويُتوقع أن يقوم المشاركون في هذا المنتدى بتبادل أوجه التقدم المحرز في استبصار عمليات التخطيط وصنع القرار في القطاعات المختلفة من خلال حساب رأس المال الطبيعي، فضلا عن مناقشة الحواجز والفجوات القائمة والحلول المبتكرة لمعالجة هذه المعوقات وتعزيز أوجه النجاح المحقق. وسوف تُؤخذ حصيلة هذه المناقشات بعين الاعتبار في تصميم برامج الصندوق، بما في ذلك البرنامج المزمع لربط كل من تقييم التنوع البيولوجي والتحليل الاقتصادي بسياسة التنمية وتخطيط التمويل، ومشاريع دفع تكلفة خدمات النظم الإيكولوجية، وتعزيز مساندة الصندوق في اتجاه التمويل المستند إلى الأداء لتخفيف آثار التغيرات المناخية من خلال رأس المال الطبيعي. وسوف تكون لقاءات الموائد المستديرة منبرا لتكامل الأفكار المبتكرة للقطاع الخاص والشركاء القطريين بشأن تعميم إدراج تقييم رأس المال الطبيعي في برامج عملية للصندوق.

دور التشريعات في تسريع وتيرة التغير على الصعيد الوطني وتوسيع نطاقه

الوصف

أصبحت عمليات وضع وتطوير السياسات والأطر التنظيمية المرتبطة بها بمثابة نماذج قوية الأثر في حافظة عمليات الصندوق، لا سيما في سياق الشراكات الوثيقة بين الصندوق وحكومات البلدان الأعضاء. علما بأن التفويضات والأطر القانونية هي متطلبات أساسية عند توجه البلدان نحو تطبيق أجندات التنمية المستدامة والمرونة إزاء المناخ، كما أنها جزء لا يتجزأ من عمليات التخطيط الاقتصادي. فبمساعدة من الصندوق، مثلاً، وضعت الحكومة الصينية سياسة وأطرا تنظيمية جديدة في سوق الطاقة المتجددة مما ساعد على خلق أوضاع إيجابية أدت في خلال حوالي ست سنوات إلى زيادة مقدارها مائة ضعف في القدرة المركبة لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح. وفي المكسيك، سوف يصبح القانون العام المعني بتغير المناخ (GLCC) الذي صدر مؤخراً تشريعاً أساسياً لإنشاء المؤسسات والأطر القانونية وآليات التمويل اللازمة للمضي قدماً نحو الاقتصاد المنخفض الكربون وتمكين المجتمعات المحلية من الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD+). وفي البرازيل، يتم إعادة توجيه أجزاء من ضريبة القيمة المضافة (ICMS Ecológico) إلى البلديات التي تساعد على الحفاظ على الغابات والمستجمعات المائية من أجل خلق حوافز إيجابية لتشجيع أفضل الممارسات في إدارة الموارد الطبيعية.

ومن ناحية أخرى، فإن معظم السياسات واللوائح التنظيمية القائمة لا تلتفت إلى الأهداف البيئية. وربما يرجع ذلك إلى نقص المعرفة بالتكاليف الحقيقية والمنافع الممكنة المرتبطة بالسلع البيئية والأضرار، والقدرة المؤسسية المحدودة على وضع سياسة قوية، وإدارة القضايا بمعزل عن بعضها البعض، أو لقيام أصحاب المصالح المستقرة بمنع السياسيين من اتخاذ الإجراء اللازم. ومن شأن الاستثمار في السياسات والأدوات التشريعية السليمة أن يساعد في حل العقدة وإزالة الحوافز المعاكسة المستترة التي تقوض الأهداف البيئية المحلية والوطنية والعالمية ومن ثمّ توضيح البشائر العظيمة لتولية الوجه شطر نماذج تنمية اقتصادية أكثر استدامة.

تتيح فترة التجديد السادس لموارد الصندوق (GEF6) فرصاً موسعة للاستثمار في منهجيات متكاملة وبرامج أكبر لتمكين البلدان النامية من وضع أطر لسياسات وأنظمة جديدة. ومن شأن هذه الأطر ضمان استمرار تدفق خدمات النظم الإيكولوجية، مثل الطرق المنهجية لاستغلال رأس المال الطبيعي، وخلق الأوضاع الملائمة لزيادة قاعدة الطاقة المتجددة وتشجيع كفاءة استخدام الطاقة.

ويقوم هذا الاجتماع رفيع المستوى بتشجيع الحوار المفتوح حول دور التشريعات التي يساندها الصندوق في تعجيل وتوسيع نطاق التغيير من أجل تحسين المواعمة بين السياسات المحلية والوطنية وهدف حماية البيئة العالمية. وتحديدًا، سوف ينظر المشاركون من البلدان المختلفة بإمعان في (أ) الأمثلة الرئيسية للتشريعات والأطر التنظيمية التي نجحت في تحقيق هذه المواعمة (مثل التشريعات المعنية بتغير المناخ، والطاقة النظيفة، والغابات، وتمكين المجتمعات المحلية من الحد من

الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD+)، والأدوات الضريبية ومدفوعات خدمات النظم الإيكولوجية؛ (ب) الأفكار المتعلقة بكيفية معالجة الحوافز المعاكسة من خلال إجراءات تشريعية (في مجالات مثل مصائد الأسماك، ومكافحة التلوث، وإعانات دعم أسعار الطاقة، والأسمدة، والري)؛ (ج) كيفية جعل المساندة التي يقدمها الصندوق بمثابة قوة أكثر فاعلية في إحداث التغيير التشريعي بدرجات مختلفة.

المدن الأكثر قدرة على المجابهة

الوصف

سوف يقوم الصندوق بتطبيق تجريبي لمبادرة المدن المستدامة خلال الدورة القادمة للتجديد السادس لموارده (GEF6, 2014-2018) من أجل مساندة المدن في الأخذ بالنهج المتكامل لمعالجة التدهور البيئي.

في ظل توقع حدوث كل النمو السكاني العالمي تقريبا خلال العقدين القادمين في المدن في البلدان النامية، فإنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون الاستجابة لتحديات العمران الحضري. ولدى المدن الفرصة لإعادة التفكير بصورة جوهريّة في التصميم الحضري ودمج اعتبارات الاستدامة وتضمينها منذ البداية. ويأتي التجديد السادس لموارد الصندوق (GEF6) في فترة تكوينية مؤثرة للخطاب العالمي والعمل على المستوى المحلي.

ويمكن أن تكون المدن موقعا للحلول المتكاملة ومصدرا لنقاط البدء في العمل السريع. كما أنها أيضا محور النمو الأخضر وحاضنة الحلول المبتكرة لأن تركّز الناس والمؤسسات يُحقق وفورات الحجم في تهيئة البنية التحتية والخدمات الخضراء. وتتيح المدن منبرا قويا لتوليد وتوزيع الأفكار التكنولوجية والعلمية والاجتماعية فضلا عن إمكانات تحقيق الآثار التحويلية.

يتيح هذا الاجتماع الفرصة لمناقشة أسئلة مثل: ما هي الأمثلة الناجحة للمبادرات الحضرية التي تستهدف تفعيل القوى المتعددة المحركة للتنمية المستدامة؟ ما هي القطاعات والأنشطة المرتفعة الأثر - مثل قوانين البناء، والإتارة، والنقل، واستخدام المياه وإعادة استخدامها، إلى ما غير ذلك - التي يمكن استهدافها، وكيف يمكن أن تستمر هذه الجهود مع تكرار تطبيقها؟ كيف يمكن تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تعزيز نمو مستدام ومرن وأكثر أمانا في المدن؟ وسوف تُؤخذ حصيلة مناقشات المائدة المستديرة بعين الاعتبار في تحسين تصميم مبادرة الصندوق المعنية بالمدن المستدامة.

العلاقة بين المياه والغذاء والطاقة

الوصف

في ظل توقعات وصول عدد السكان في العالم إلى أكثر من 9 مليارات شخص بحلول عام 2050، فإن هناك شواغل متزايدة بشأن مسائل الوفرة والتوزيع والوصول والاستدامة فيما يتعلق بالمياه والغذاء والطاقة ومرونتها إزاء تغير المناخ. ونظرا للصلة القائمة بطرق شتى بين أمن المياه والغذاء والطاقة، فإن هناك ثمة حاجة إلى نهج "الترباط الوثيق" لإدراك ومعالجة المفاضلات بين هذه القطاعات. ويعني ذلك الحفاظ على النظم الإيكولوجية الطبيعية والخدمات المرتبطة بها لأنها تعزز كافة أبعاد أمن المياه والغذاء والطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، يرى قادة الأعمال الآن أن انعدام أمن المياه يشكل تهديدا رئيسيا. وفي تقريره السنوي عن المخاطر لعام 2014، صنّف المنتدى الاقتصادي العالمي أمن المياه كثالث خطر ضمن "أكبر 10 مخاطر عالمية مثيرة للقلق والاهتمام" تليه مباشرة التهديدات الناجمة عن الأحداث الشديدة (مثل الفيضانات والأعاصير والحرائق) ثم أزمة الغذاء.

يسعى التجديد السادس لموارد الصندوق إلى تعزيز الأخذ بنهج الترباط الوثيق من خلال البرامج المتكاملة ومساندة البلدان في تحقيق ترباط أولويات البيئة والتنمية على كافة المستويات. وسوف يولي الصندوق اهتماما خاصا أيضا بالأمن الغذائي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء حيث يهدد تدهور رأس المال الطبيعي - بما في ذلك استخدام مستودعات المياه الجوفية بصورة غير قابلة للاستدامة - بمخاطر تقويض الاستدامة الطويلة الأمد لموارد المياه والأراضي والطاقة وهي الموارد الحيوية الحرجة للإنتاج الزراعي.

يبحث اجتماع المائدة المستديرة هذا التحديات والفرص المتاحة لتعزيز نهج الترباط الوثيق بين هذه القطاعات وتسهيل الضوء على الطرق المنهجية الناجحة في تحسين التعاون القطاعي والعاور للحدود لمعالجة الترباط الوثيق بين أمن المياه والغذاء والطاقة؛ ونماذج التأثير المبتكرة للتصدي للمخاطر المناخية في إنتاج الغذاء وسلاسل التوريد؛ والشراكات من أجل تعظيم المنافع البيئية العالمية من خلال تطبيق نهج الترباط هذا.

السلع الأولية المستدامة

الوصف

في فترة التجديد السادس لموارده، سيقوم الصندوق بتجريب نهج جديد أكثر تكاملاً لإبعاد إزالة الغابات عن سلاسل عرض وتوريد السلع العالمية الرئيسية.

يُعرف التوسع الزراعي بأنه القوة المحركة لحوالي 80 في المائة من إزالة الغابات في العالم. ويمكن أن تؤدي تغييرات في سلاسل توريد السلع إلى تقادي التدمير النهائي للموارد الطبيعية ولكن الحاجة ماسة إلى إجراءات عاجلة. ومن الأهمية بمكان تعزيز إمكانات التعاضد والتأزر لمعالجة السلع الزراعية الرئيسية من خلال نهج مشترك. ويجب أن تلتقي مجموعة عريضة مختارة من الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة للبحث عن أفضل نقاط للبدء في تحويل الإنتاج المستدام للسلع الرئيسية من عمليات قطاعية متخصصة إلى نسق الإنتاج العادي. ويجب أن يكون نموذج الأعمال الجديد نموذجاً تتم فيه زيادة عرض السلع الرئيسية بطرق لا تؤدي إلى إزالة الغابات. وثمة نطاق عريض لإجراءات التدخل الممكنة بشأن تعقيد وطول سلاسل قيمة السلع والفرص الإضافية أمام الأطراف الفاعلة المعنية بمجموعة متعددة من السلع.

ولكن ما معنى ذلك من الناحية العملية؟ يشكل اجتماع المائدة المستديرة هذا فرصة لاستكشاف أهم جوانب سلسلة القيمة فيما بالسلع الرئيسية، بما في ذلك توريد المواد الخام وممارسات الإنتاج، وفرص التأثير على تجار الجملة والتجزئة، والتوقعات الواعدة بشأن الحد من الأثر البيئي العام. وسوف تؤخذ حصيلة المناقشات في الحسبان لتطوير تصميم النهج المتكامل للصندوق والمساهمة في صياغة الرسائل الرئيسية الناتجة عن مناقشات ومداولات الجمعية العمومية للصندوق.

الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإطار العمل لما بعد 2015: جدول أعمال

الوصف

يعتبر صندوق البيئة العالمية، بوصفه آلية مالية للعديد من الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، في وضع فريد يتيح له تعزيز المناهج المتكاملة لتنفيذ إرشادات وتوجيهات هذه الاتفاقيات بكفاءة وفعالية على المستوى الوطني. وتمثل البرامج والمشروعات المتكاملة التي يدعمها الصندوق الوسيلة الرئيسية لتحقيق آثار رفيعة المستوى لهذه الاتفاقيات بل إنها ربما تقدم المفتاح لإحداث التغيير التحويلي في طريقة معالجتنا لقضايا البيئة والتنمية العالمية.

وفي سياق سير عملية وضع وتنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة قُدمًا إلى الأمام، ينبغي على الصندوق بحث كيفية تفعيل استثماراته وخبراته حيث يعمل المجتمع العالمي لتحقيق الطموحات والتطلعات المنبثقة من إطار ما بعد عام 2015.

يقدم اجتماع المائدة المستديرة هذا اقتراحات بشأن كيفية قيام الصندوق، من خلال مساندته للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، بتعزيز أهمية هذه الاتفاقيات وصلتها بالتنمية المستدامة. ويُعنى هذا الاجتماع النظر في كيف يمكن أن يساعد الصندوق في تحفيز الحكومات وأمانات الاتفاقيات والأطراف صاحبة المصلحة وتشجيعها على التقارب والتعاون الوثيق للمساعدة في التصدي لبعض التحديات العالمية المستعصية. وسوف تُستخدم النتائج والتوصيات الناجمة عن المناقشات في إرشاد وتوجيه نهج الصندوق المعني بالاستثمار على مدى دورة السنوات الأربع القادمة والمساهمة في صياغة الرسائل الرئيسية المنبثقة من اجتماع الجمعية العمومية للصندوق.